المدخل التنموي لمواجهة التهديدات الأمنية في الحدود الجنوبية للجزائر

Developmental portal to confront security threats in the southern borders of Algeria

د/ حميد رامي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

rami.hamid@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/05 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/18 تاريخ النشر: 2021/06/04

ملخص:

تعتبر التنمية أحد أهم الآليات التي تعتمد عليها الأمم للخروج من حالة التخلف نحو حالة التقدم والرقي، إذ لا يمكن تصور رؤية عامة وشاملة للأمن تخلو من الأبعاد التنموية للأمن، فتحقيق الأمن بالإعتماد على الآليات العسكرية فحسب من شأنه ان يؤدي لنتائج عكسية، حيث أن أغلب التهديدات الأمنية الجديدة تتحكم فيها اسباب اقتصادية واجتماعية بالدرجة الاولى.

إن الجزائر بوصفها دولة قارة مترامية الأطراف؛ مضطرة للتعامل مع التهديدات الأمنية المتأتية من وراء الحدود الجنوبية، التي تهدد أمنها واستقرارها الداخلي، من خلال المزج بين الآليات الصلبة وما تقتضيه من حشد للقوة العسكرية، و الآليات اللينة المتمثلة اساسا بتنمية المناطق الحدودية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة الشاملة؛ الاليات المرنة؛ جنوب الصحراء؛ التهديدات الامنية.

Abstract:

Development is considered to be one of the most important mechanisms on which nations rely to move out of the state of backwardness towards a state of progress, because it is not possible to imagine a general and global vision of security devoid of the developmental dimensions of security, therefore reducing the achievement of security solely by relying on traditional military means would lead to unfavorable results.

Algeria, as a continental state; It is forced to face security threats coming from the borders, in particular in the south, because of the insecurity including the neighboring countries of Algeria, by mixing military force. , and sustainable development mechanisms.

key words; Sustainable development; Flexible mechanisms; South of the Sahara; Security threats.

1 .مقدّمة:

تعتبر التنمية أحد اهم التحديات التي تسعى الدول لتحقيقها بغية مواجهة مختلف التهديدات الأمنية الداخلية، اي تحقيق الأمن الاجتماعي الذي من شأنه أن يضمن لها الاستقرار والتقدم، وتزيد أهمية التنمية في المناطق الحدودية على اعتبار انها مناطق تماس أساسية مع القوى الخارجية، حيث تعتبر أحد أهم المنافذ الأساسية لولوج التهديدات والمخاطر نحو اقليمها.

في هذا الشأن على الدولة الجزائرية التركيز على تنمية المناطق الحدودية باعتبارها المناطق الأكثر حساسية والأكثر عرضة للمخاطر والتهديدات الخارجية، ما من شأنه أن يؤثر على استقرارها وأمنها القومي. وتزيد أهمية المناطق الحدودية كلما اتجهنا نحو المناطق الجنوبية بفعل انتشار التهديدات الأمنية الاتية من الساحل، في ظل الانفلات الأمني الذي تعانيه أغلب الدول المحيطة بالحدود الجنوبية للجزائر، بسبب عدم قدرة السلطات المركزية في تلك الدول على ضبط حدودها وتأمينها، وعليه فالجزائر أمام حتمية مضاعفة جهودها بالاعتماد على الآليات الصلبة وما تتطلبه من حشد للقدرات العسكرية، وكذلك بالاعتماد على المقاربة التنموية الشاملة كآلية مكملة للأولى، في ظل عدم كفاية الآليات الصلبة وحدها لتحقيق الامن الشامل في تلك المناطق.

تأسيسا على ذلك، تهدف هذه الدراسة البحث في عوامل الربط بين تحقيق الأمن ومواجهة التهديدات الأمنية في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر، ودور التنمية الشاملة في خلق فضاء معاشي يستجيب للحياة الكريمة،وهذا عبر تكييف التنمية وفق الخصوصية الجغرافيا والثقافية للمنطقة.

ومنه، نطرح سؤالنا البحثي التالي، **كيف يمكن للمدخل التنموي أن يساهم في الحد من التهديدات الأمنية في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر؟**.

وللإجابة على الاشكالية نطرح الفرضية التالية،**إن تحقيق الامن في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر، مرهون بمدى قدرة الدولة الجزائرية في رسم معالم تنمية شاملة في تلك المناطق.**

ولتحليل الموضوع بشكل علمي اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك منهج التحليل الجيوبوليتكي المناسبين لمثل هذه المواضيع، ولدواعي منهجية تم تقسيم الموضوع لثلاثة محاور اساسية وكل محور تتفرع عنه عناصر ثانوية؛ حيث تطرق المحور الأول للمقاربة المفاهيمية للتنمية المستدامة الشاملة؛ مع ما تقتضيه من شرح مختصر لأهم العناصر المرتبطة به، أما المحور الثاني فتم تخصيصه لتوصيف الجنوب الجزائري كفضاء منكشف على التهديدات الأمنية؛ من حيث الأسباب الموضوعية خاصة الجغرافية منها التي جعلته منكشفا، في حين أن المحور الثالث تمت فيه معالجة أهم المعيقات التنموية في الحدود الجنوبية وسبل مواجهتها؛ بالتركيز على الحلول المحلية والمستدامة التي من شأنها أن تساهم في ضحد التهديدات الأمنية التي تتربص بالأمن القومي الجزائري.

2: المقاربة المفاهيمية للتنمية المستدامة الشاملة وعلاقتها بتحقيق الأمن

سيتم التطرق في هذا المحور لمفهوم التنمية المستدامة، وأهم العناصر المكونة لها كمدخل اساسي لفهم واقع التنمية في المناطق الحدودية للجنوب الجزائري، ومدى افتقاره للأسس الفنية والموضوعية التي تتطلبها التنمية في أرض الواقع، هذا الوضع الذي خلق بدوره جملة من التحديات الامنية.

1.2 مفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة:

ركز المفهوم التقليدي للتنمية على مؤشر النمو فحسب، والذي يعني تحديدا تحقيق النمو في احد القطاعات الاقتصادية الاساسية كالصناعة، الزراعة، وقطاع الخدمات (العايب، 2011، صفحة 5)،إذ يعني ارتفاع الانتاج في احد تلك القطاعات بشكل مستمر ودائم، كما ارتبط مفهوم التنمية بمفهوم اخر والذي يعني الزيادة المستمرة في نسبة السلع والخدمات ذات التوجه الاجتماعي(عالية الاستهلاك)،ثم تطور فيما بعد ليشمل كذلك نصيب الفرد من الدخل الاجمالي للدولة، اي دخل الفرد نسبة للعدد الاجمالي لسكان الدولة (العيسوي، 2001، صفحة 13).

إنطلق هذا المفهوم من تشخيص خاطئ للواقع التنموي؛ فالارتفاع المضطرد والمتسارع لمستويات الدخل الفردي وكذلك تحقيق النمو في احد القطاعات الانتاجية من الاقتصاد وحتى الزيادة في الدخل القومي، لا تعني بالضرورة تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، فحصر التنمية في النمو الاقتصادي فحسب يعتبر خطأ جسيم، حيث ان هناك دول حققت مستويات دخل فردية ومستويات نمو تفوق 5% سنويا إلا انها لم تحقق التنمية الشاملة فيها، فعلى سبيل المثال حققت اثيوبيا مستويات نمو وصلت الى حد 11% في السنوات القليلة الماضية (دينار، 2011، الصفحات 36-38)،لكن ذلك لا يعني انها فاقت المستوى التنموي الذي وصلت اليه تركيا على سبيل المثال، والتي سجلت مستويات نمو اقل من اثيوبيا في ذات الفترة، اذ تعتبر الظروف المعيشية في اثيوبيا غير كافية للعيش الكريم، بالمقارنة مع تركيا.

فالتنمية تعني التوزيع العادل للقيم المادية والمعنوية بين مختلف المناطق والفئات الاجتماعية، والتي تأتي عبر عملية شاملة تستهدف التغيير في البنى الاجتماعية من خلال اليات اقتصادية، وتستهدف إحداث قطيعة مع الفقر والبطالة وسوء التغذية و تردي الاوضاع الصحية، عبر الرفع من الانتاجية الاقتصادية التي تفضي لتحسين الظروف المعيشية، وخلق فرص اضافية للعمل ومحاربة التهميش وعدم المساواة بين أفراد المجتمع، وكذلك تسهيل حصولهم على الخدمات الاجتماعية من تعليم ونقل ورعاية صحية شاملة، اي انها تعني تحديث النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي عبر تحقيق مجموعة من العناصر أهمها:

- المساواة في توزيع القيم المادية والمعنوية دون تمييز مناطقي او فئوي، اذ تعاني اغلب الدول المتخلفة من اشكالية التميز والتفرقة بين المناطق على اساس الولاء والقرب من السلطة.

- اشباع الحاجيات الاساسية للأفراد من امن ومأكل ومشرب ولباس، فكثير من الدول لازالت تعاني حتى في تحقيق ادنى ضروريات العيش الكريم لمواطنيها.
- تحرير الفرد من الفقر والحاجة، فالفرد الآمن نقصد به الشخص الذي استطاع التحرر من الفقر والحاجة.
- مشاركة اكبر قدر ممكن من الافراد في العملية السياسية وصناعة القرارات، واحترام حرياتهم الأساسية، اذ ان الحقوق السياسية لا تقل اهمية على الحقوق المادية(Thomas, 2000, pp. 6-8) .

2.2 علاقة الامن الانساني بالتنمية الشاملة:

مثلت إسهامات "**بالتز Baltz** " في كتابه **الأمن الإنساني: بعض التأملات**، التي انطلقت من فرضية مفادها "أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفراد أمنيين" احد اهم الدراسات في مجال الدراسات الأمنية الشاملة (تاحي، 2018، الصفحات 5-6)، فالدول الآمنة حسبه تعني تمتع مواطنيها بالأمن من حيث السلامة الجسدية، الغذاء، الملبس، الرفاهية، يضاف لها الحق في ممارسة الحقوق الاساسية والعقائد الدينية بكل حرية، اي تحقيق الامن بمفهوم التنمية البشرية الشاملة. (رامي، 2020، صفحة 37)

جاءت افكار بالتز لتؤ كد الطابع التنموي للأمن، حيث أنه ربط تحقيق الامن بضرورة وصول الدولة لمستويات تنموية معينة، تراعي فيها اولا حقوق الافراد الاساسية ثم ثانيا التركيز على تطوير البنية الاقتصادية للدولة، فتحقيق الامن مرهون بتوفير حد ادنى من التنمية البشرية، اذ لا يمكن ان نتحدث عن تحقيق التنمية في دولة لا تحترم الحقوق الاساسية لأفرادها.

ساهم كل من الباكستاني "**محبوب الحق**"، والهندي "**أمارتيا سن**"، في تحديد مفهوم واضح وصريح للأمن عندما ربطاه بالأمن الإنساني الشامل ، حيث أكدا على حدوث نقلة نوعية من الأمن التقليدي البسيط إلى الأمن الإنساني الذي يرتبط بكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية (بن عنتر، 2005، صفحة 59)، نظرا لضرورة إشباع الانسان لحاجاته الأساسية المادية والمعنوية، فضلا عن تجسيد دولة القانون والعدالة الاجتماعية، وبالتالي التأكيد على مركزية الإنسان في العملية التي تستهدف تأمين الدولة (Delcourt, 2007, p. 72)،

إن المقاربة التنموية الشاملة تعتبر أن الامن هو مفهوم كوني وعالمي الاهتمام، متعلق بالبشر أينما وجدوا، ذلك أن التهديدات أصبحت عالمية ومشتركة، كما تعتبر الوقاية المبكرة أقل تكلفة من التدخل اللاحق في إطار صيانة الأمن الإنساني. فالأمن الإنساني يقوم على مركزية الفرد باعتباره موضوعا وهدفا للأمن، كما يمس أيضا نوعية حياة البشر، فضلا عن أهمية التنمية البشرية المستدامة في تحقيقه وصيانته (بن عنتر، 2005، الصفحات 61-62).

الأمن الإنساني يقوم على أن حماية الأفراد لا يمكن ان تتحقق بحماية الدولة كوحدة سياسية فحسب، بل كذلك عبر التركيز على رفاهية الأفراد و تحسين ظروفهم المعاشية ، ففي هذا الصدد وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية **(PNUD)** مجموعة من المضامين الأمنية ذات الطابع التنموي الشامل، و

قسّمها لسبعة أبعاد هي: الأمن البيئي، الأمن الغذائي، الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، والأمن الفردي، الأمن الصحي، والأمن المجتمعي(PNUD, 1994) ، و قد تم استبعاد الامن العسكري بالنظر لتراجع اهميته كسبب مباشر لتحقيق التنمية.

3 .2 علاقة التنمية الشاملة بالتوزيع العادل للتنمية:

يعتبر التوزيع العادل للقيم المادية والمعنوية شرطا أساسيا لتحقيق التنمية، كما أن التوازن الجغرافي والجهوي يعد شرطا مكملا للتنمية العادلة، فالدولة لا تعتبر ذات تنمية شاملة إلا اذا كانت مستويات البطالة والفقر واللامساواة منخفضة بشكل متساوي في كل المناطق على حد سواء (مصطفى منصور، صفحة 244)، إذ يتعين على الدولة عدم التميز بين الأقاليم والفئات الاجتماعية على أساس عرقي او ديني او جغرافي، بشكل يولد الشعور لدى تلك الفئات والمناطق بأنها مهمشة ومستهدفة من طرف النظام، الامر الذي قد يضعف انتماءها الوطني في مقابل تعزيز ولاءاتها العصبية والقبلية.

لتوفير التنمية الشاملة لابد على الدول تسخير الامكانيات والموارد ذاتها لكل المناطق الجغرافية مهما كان امتدادها وبُعدها على السلطة المركزية، ولكل الفئات الاجتماعية مهما كان انتماؤها العرقي والديني، عبر تخطيط محكم تتم فيه مراعاة الخصوصية الجغرافية والثقافية لتلك المناطق أي "تبيئة التنمية"، وهنا يمكن الاستعانة بعالم الجغرافيا وعالم الاجتماع من أجل تزويد صانع القرار بأهم المعطيات والخصائص الطبوغرافية والديمغرافية لكل منطقة، خاصة إذا كان للمنطقة خصوصية معينة كالطابع الصحراوي والحدودي للجنوب الجزائري. أي دراسة العلاقة بين الارض والإنسان وتقدير حاجاته من التنمية.

3. المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر كفضاء منكشف على التهديدات الامنية.

يعتبر الجنوب الجزائري المترامي الأطراف وحدوده الطويلة فضاءً مناسبا لتنامي التهديدات والمخاطر الأمنية، اذ أن الجغرافيا البعيدة عن المدن الجزائرية الكبرى وقرب المنطقة من دول تشهد انفلات أمني، عزز من إمكانية تعرض الحدود في منطقة الصحراء الجزائرية لمجموعة من المخاطر والتهديدات الأمنية المختلفة، وعليه يستهدف هذا المحور من المقال محاولة التعريف بمنطقة الصحراء وأهم الخصوصيات التي جعلت منها فضاءً مناسبا لتنامي التهديدات الامنية بمختلف انواعها.

1.3 تعريف المناطق الحدودية الجنوبية للصحراء:

تشكل الصحراء نحو 80% من اجمالي مساحة الجزائر المقدرة ب2 381 741 كيلومتر مربع، في حين لا يتعد نسبة سكانها حوالي 10% من التعداد السكاني الاجمالي للجزائر المقدر بحوالي44.7 مليون نسمة وفقا لإحصائيات جانفي 2021 (الديوان الوطني للاحصاء، 2019، صفحة 29)، وتبلغ نسبة السكان الذين يقطنون في المناطق الحدودية الصحراوية حسب إحصائيات 2017 ماقدره 301440 نسمة اي بنسبة 33%

من إجمالي سكان المناطق الحدودية (ANAAT, 2020) ، اذ يعتبر ضعف الكثافة السكانيةاحد اهم التحديات التي تعيق عملية التنمية في المناطق الحدودية، خاصة اذا ما تم ربط انجاز المشاريع بوجود عدد معتبر من السكان .

تغطي الصحراء مساحة جغرافية شاسعة بكثافة سكانية ضعيفة جدا، ورغم شساعة الاقليم إلا انه يعاني من ظروف طبيعية جد صعبة، فالإقليم يتميز بقلة الامطار وشح الاراضي الزراعية اذ تنتشر الصحاري والكثبان الرملية والمرتفعات الصخرية، كما ان المنطقة تتميز بشتاء بارد وجاف، وفصل صيف جاف وحار، في ظل تساقط محدود للأمطار الذي لا يتجاوز ما نسبته 100 إلى 200 ملم سنويا، مما يقلص من الاراضي الصالحة للزراعة في ظل شح المياه الجوفية او عدم صلاحيتها بسبب نسبة ملوحتها المرتفعة. (Brachet, Choplin, & Pliez, 2011, pp. 162-164)

تتأثر الصحراء كذلك من كونها في غالبيتها مناطق حدودية مترامية الاطراف اذ تشكل الصحراء حوالي 90% من اجمالي المناطق الحدودية الجزائرية، تتكشف عبرها مجموعة من التهديدات الأمنية المتدفقة من الدول المجاورة التي تعاني من انفلات أمني (عباد و رابحي، 2019، صفحة 9)، في ظل فشل السلطات المركزية في تلك الدول على ضبط الأمن في مناطقها المتاخمة للحدود الجزائرية.

2.3 الانكشاف امام التهديدات الامنية

تحيط بالصحراء الجزائرية 7 دول(تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية، المملكة المغربية) تعاني اغلبها من مشاكل امنية مستعصية، حيث اضحت كل دولة مجاورة منها مصدرا لتهديد مباشر او غير مباشر للجزائر، سواءً بسبب انعدام الأمن وانكشافها الأمني(مالي،النيجر،ليبيا) أو بسبب الخلافات التاريخية حول قضايا وأزمات المنطقة(المغرب) (فاطمة و قارة عشيرة، 2018، صفحة 60)، فضلا عن التدخلات الاجنبية في المنطقة (فرنسا، الولايات المتحدة، إسرائيل، تركيا، روسيا)، مما يفرض على الجزائر الاستعداد المستمر واليقظة الدائمة.

ترتب عن الانفلات الأمني الذي تشهده بعض الدول المحيطة بالجزائر، حشد دائم للقدرات العسكرية والحربية الجزائرية على طول امتداد الحدود الصحراوية، والمقدرة بحوالي 6511 كلم حسب إحصائيات المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد(انظر الخريطة رقم (1))، وما يكلف ذلك من اموال ضخمة جدا، عطفا عن المناورات العسكرية المستمرة كي تبقى القوات المرابطة على أُهبة الاستعداد لمواجهة أي خطر محتمل.

الخريطة رقم(1): تبين الحدود طول الجز ائرية

المصدر: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/201112181139545378 26.html

و بسبب طول الحدود الجزائرية المترامية الاطراف والبعيدة عن المناطق الحضرية الكبرى، برزت مجموعة من التهديدات الامنية المستعصية، ويمكن حصر ها فيما يلي:

- **فشل الحكومات المركزية في الدول المجاورة على ضبط الأمن في إقليمها:** يشير مصطلح الفشل لمجموع الدول والأنظمة العاجزة على أداء وظائفها بصفة سليمة، ففي هذا الشأن يعرف **نعوم تشومسكي** الدولة الفاشلة بأنها: "الدولة غير القادرة او غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما الدمار نفسه، وهي التي تعد نفسها فوق القانون محليا كان أو دوليا" (تشومسكي، 2007، صفحة 2).

إن فشل الدول المجاورة للجزائر تسبب في تفاقم النزاعات ذات البعد الداخلي فيها، ففي ليبيا على الحدود الصحراوية الشرقية تسبب سقوط نظام القذافي بانتشار السلاح في منطقة الساحل وما لازم ذلك من انتقاله الى داخل الحدود الجزائرية، وفي النيجر ومالي حيث النزعة الانفصالية لكل من الطوارق وبعض الجماعات الانفصالية الاخرى، التي اضعفت الحكومات المركزية في الدولتين (Laurence, 2021, pp. 2-3)، وجعلتهما غير قادرتين على تأمين حدودها الممتدة الى جنوب الصحراء الجزائرية، إضافة للنزاع بين الصحراء الغربية والمغرب الذي يلقي بضلاله على الحدود الصحراوية الجزائرية الغربية، وهو ما إنعكس سلبا عن الأمن الوطني عامة وأمن المنطقة الحدودية الجنوبية بشكل خاص، وهذا يفرض على الدولة الجزائرية

- **اتساع نشاط الجماعات الارهابية الدولية خلف الحدود الجنوبية:** تعتبر منطقة الساحل المتاخمة للحدود الجنوبية الجزائرية مركزا دوليا للجماعات الارهابية، وتجلى ذلك بشكل خاص بعد "أفغنة" المنطقة(تم تحويلها لمراكز تدريب الجماعات الارهابية العالمية ووكرا لانتشار السلاح ومنطق العنف)، فتنظيم "القاعدة في المغرب الإسلامي" تم "تنظيم داعش" اتخذا من منطقة الساحل مركزا لهما يديران عمليتهما الارهابية ضد الاهداف والدول في المنطقة.

عزز تنظيم القاعدة تواجده في منطقة الساحل عبر توسيع نشاط العمليات الإرهابية، حتى يتمكن من السيطرة على الممر الاستراتيجي الذي يربط بين كل من موريتانيا،مالي،النيجر،التشاد، وساعده في ذلك

سهولة اختراق المنطقة التي تسكنها تجمعات سكانية متناثرة، لا تخضع سوى لسيطرة محدودة من قبل الحكومات الوطنية (صايج، 2017، صفحة 718)، مما ادى الى ارتفاع العمليات الإرهابية تزامنا مع الانفلات الامني الذي تشهده الدول المتاخمة للجزائر جنوبا وشرقا.

يعتبر الهجوم الارهابي على المنشأة الغازية في منطقة **"تيقنتورين"** في جانفي **2013** الذي راح ضحيته العشرات من المدنيين، من بين العمليات النوعية التي طالت الصحراء الجزائرية، اذ عبَّر الهجوم على مدى ترابط المجال الجيو-أمني المغاربي، حيث أودى الهجوم الإرهابي المسلح بحياة أربعين ضحية من جنسيات مختلفة، وقد حمل دلالات كثيرة، أهمها: البصمة الإجرامية المتعددة الجنسيات، إذ شارك في العملية مسلحون ينتمون لجنسيات مختلفة (كندية، مصرية، ليبية، موريتانية، نيجرية، مالية، فرنسية وجزائرية)، وهو ما يشير إلى ما يمكن الاصطلاح عليه بـ"عولمة الإرهاب" (بوحنية، 2018، الصفحات 122-123).

- **الهجرة غير الشرعية :** نقصد بالهجرة غير الشرعية تلك التي تتم بطرق غير قانونية، حيث يقوم المهاجرون بدخول دول أخرى دون وثائق سفر وموافقة الدولة المستضيفة (ابو العينين، 2008، الصفحات 364-365) ، فكل مهاجر يستعمل طرقا غير قانونية لدخول دولة غير دولته يعتبر مهاجر غير شرعي، ويترتب عن ذلك احتجازه وإعادة ترحيله لموطنه الأصلي.

تعتبر منطقة جنوب الصحراء الجزائرية ومنطقة الساحل ممرا اساسيا يتخذه المهاجرون الافارقة للعبور نحو أوروبا، وبسبب النزاعات الداخلية وانعدام الافق والسبل في البلدان الافريقية تضاعفت حركة الهجرة غير شرعية عبر الحدود الجنوبية للصحراء الجزائرية، ولم تعد الجزائر منطقة عبور فحسب، بل تحولت لوجهة استقرار لاؤلائك الباحثين عن ظروف معاشية أفضل، وبذلك نقلوا معهم مجموعة من التهديدات الامنية الأخرى، كالأمراض المعدية، تهديد مناصب العمل، المساس بالآمن المجتمعي (Brachet, Choplin, & Pliez, 2011, pp. 163-165).

- **الجريمة المنظمة وشبكات الاتجار بالبشر**: وتعني الطابع عبر الوطني للجريمة المنظمة حسب ما نصت عليه المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المنعقدة بإيطاليا في 15 نوفمبر 2000 (الامم المتحدة، 2000، صفحة 1) ، فالجريمة المنظمة تعني ذلك الجرم المرتكب في أكثر من دولة، أو تلك الجريمة التي تمّ التخطيط لها في دولة معينة وتمت العملية في دولة أخرى، اذ ان الجريمة المنظمة الدولية يجب ان تتعدى الحدود الوطنية لتطال دول اخرى مجاورة او بعيدة.

ترتبط الجريمة المنظمة بتجارة المخدرات عبر الحدود الصحراوية، حيث تتدفق اطنان القنب الهندي من المملكة المغربية نحو الجزائر ومن ثمة نحو منطقة المتوسط وأوروبا، فحسب تقرير لجنة العمل الاقتصادية والتنمية الأوروبية فإن ما نسبته 60% إلى 80% من المخدرات اللينة الموجودة في اوربا مصدرها المملكة المغربية(Conseil del'Europe, 2011) ، ففي سنة **2020** حجزت مصالح الامن الجزائرية قرابة **6 اطنان** من المخدرات اللينة مصدرها المملكة المغربية.

الى جانب الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات تنتشر كذلك عمليات التهريب عبر الحدود الجنوبية الجزائرية، مع ازدهار تجارة الأسلحة خاصة بعد سقط نظام حكم القذافي في **2011**، وما صاحبه من إنتشار واسع للسلاح في المنطقة وتدفق كميات كبيرة منه نحو المناطق الحدودية للجزائر،كما يتم استغلال شبكات التهريب للقيام ببعض الانشطة الاقتصادية غير القانونية كالمتاجرة بالبشر وبيع الاطفال الصغار المختطفين للعائلات الاوروبية (مصطفى موسى، 2020، الصفحات 11-12).

تجتمع كل التهديدات السالفة الذكر لتشكل تحديات امنية خطيرة تمس بأمن واستقرار الجزائر، اذ على السلطات الجزائرية ان تضاعف من حجم حذرها عبر تكثيف جهود الرقابة على طول الحدود الجزائرية لاسيما الجنوبية منها، للحيلولة دون تحول تلك التهديدات لمخاطر فعلية تمس بالمصالح الحيوية للدولة، وهذا بدوره يتطلب تسخير قدرات عسكرية كبيرة ما من شانه ان يثقل كاهل ميزانية الدولة التي تشهد عجزا كبيرا، وعليه، فان التنمية الشاملة لتلك المناطق سواءً الواقعة داخل الحدود الجزائرية او المجاورة لها، تفرض نفسها كحلول فعالة وبأقل تكلفة بالمقارنة مع الحلول العسكرية الصرفة.

4.معيقات التنمية الشاملة في الحدود الجنوبية وسبل مواجهتها.

يحاول هذا المحور تسليط الضوء على اهم المعيقات اتي تحول دون تحقيق التنمية الشاملة في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر، والتي تسببت في انكشاف المنطقة امنيا امام التهديدات المتدفقة نحوها من المناطق والدول المجاورة، كما يستهدف هذا المحور ايجاد السبل المناسبة للخروج من ازمة التنمية في تلك المناطق من خلال جملة من الاقتراحات المناسبة لذلك.

1.4 معيقات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر:

يمكن اجمال اهم المعيقات التي تحول دون تحقيق التنمية في المناطق الصحراوية الحدودية فيما يلي:

- **عسكرة المنطقة:** اذ ان المناطق الحدودية الجنوبية الجزائرية ومنذ الاستقلال خضعت لمنطق العسكرة، وتغليب الامن الصلب فيها،بالنظر للأحداث التي تزامنت مع استقلال الجزائر بعد **1962** والتي ساهمت في تشكيل مقاربة مؤسساتية رسمية لم تراعي خصوصية المنطقة، منذ ازمة الحدود مع المغرب عام **1963** التي تلتها جملة من الازمات الامنية الأخرى، التي جعلت كل من الجزائر والمغرب يدخلان في استراتيجية إستنزافية فحسب تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، تستحوذ كل من الجزائر والمغرب على حوالي 64% من النفقات العسكرية في القارة الافريقية ،اغلب تلك النفقات موجهة للحدود المشتركة بين البلدين(Airault, 2021) .

ونتيجة توتر العلاقات الجزائرية-المغربية خضعت المناطق الحدودية للصحراء الجزائرية لمنطق امني جد صلب، بغية مواجهة اي تهديد يتأتى من الجهة الغربية، ولقد ساهم انتشار التهديدات الامنية اللاتماثلية بدوره(الارهاب الهجرة غير شرعية، الجريمة المنظمة) في تحول الكثير من المناطق الحدودية لمناطق عسكرية محظورة.

- **انعدام البنى والمنشات الأساسية:** حيث تفتقر تلك المناطق للمنشآت التي من شانها ان تدفع بالساكنة في المنطقة للاستقرار، فشبكة الطرقات تكاد تكون منعدمة في بعض المناطق الحدودية وتُختصر في بعض المسالك الترابية الصعبة، مما ساهم في عزل جنوب الصحراء عن شمالها.
- **عدم التوزيع المتوازن للسكان:** اذ معظم السكان يستقرون في المدن الكبرى كتمنغست وجانت وتوقرت ووسط ادرار، في حين المناطق الحدودية تركت مرتعا للمهربين والجماعات الارهابية (وزارة الداخلية).
- **نقص الخدمات العامة:** حيث نجد ضعف في التغطية الصحية والمنشات التعليمية،و انعدام وسائل النقل والمواصلات، ولد الشعور لدى ساكنة المنطقة بالعزلة والتهميش.
- **عدم وجود الحواضن الصناعية:** فإنعدام القواعد الإنتاجية والفضاءات الاقتصادية ساهم في انتشار الاقتصاد الموازي غير الشرعي، ممثلا في التهريب وتجارة السلاح والمخدرات.
- **نزوح الساكنة نحو المناطق الحضرية:** الامر الذي قلل من الكثافة السكانية وعليه سهل من انتشار التهديدات.

ان سوء توزيع التنمية الذي طال الصحراء بفعل ضعف تغلل الدولة في أغلب مناطقها، و ما ترتب عنه من انتشار لمختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، من بطالة وسوء الخدمات الصحية والتعليمية وانتشار الأمراض، عزز الشعور لدى ساكنة تلك المناطق بالعزلة والتهميش، مما ادى بهم لمزاولة انشطة تضر باقتصاد وأمن الدولة (باهي، مهري، و سمايلي، 2018، صفحة 45) ، حيث فضل بعض السكان الانخراط في الشبكات الاجرامية والإرهابية، نظرا لغياب الدولة في تلك المناطق الذي خلق فضاءً سانحاً للأنشطة غير الشرعيّة، وعزز النشاطات غير القانونية من والى الحدود المجاورة للدولة الجزائرية (عباد و رابحي، 2019، صفحة 9).

2.4 سبل تفعيل التنمية الشاملة لمواجة التهديدات الأمنية في المناطق الحدودية الجنوبية:

يمكن الاستناد على مجموعة من التوصيات والمقترحات البناءة، التي من شأنها ان تقدم حلولا أولية للخروج بمنطقة جنوب الصحراء عامة ومناطقها الحدودية على وجه الخصوص، من واقعها التنموي المزري الباعث على اليأس. فمثل هذه الاقتراحات ستساهم بدون ادنى شك في اعادة بعث الحيوية للمنطقة ومعها اعادة الامل للساكنة في المنطقة، وبالتالي غلق المجال امام اي محاولات لاختراق الامن القومي الجزائري انطلاقا من المناطق المجاورة، التي تهدد أمننا الداخلي خاصة في المناطق الجنوبية مثلما حدث مع هجوم "تيقنتورين"، وعليه يمكن تفادي تفاقم الحالة الامنية على الحدود الجزائرية عبر اتخاذ مجموعة من التدابير، اهمها:

- الابتعاد عن النظرة الاختزالية التي تعسكر الأمن في منطقة الحدود الصحراوية، مع ضرورة تبني إستراتيجية وطنية تنموية شاملة، تعتمد على كل العناصر الاساسية للأمن، الاجتماعية اولا ثم الاقتصادية والسياسية والثقافية ثانيا.

- عدم اهمال الخصوصية الجغرافية والثقافية للمنطقة، التي تعني ضرورة تكييف المشاريع حسب حاجيات المنطقة من جهة، ومراعاة طبيعة الجغرافيا والناس في تلك المناطق من جهة اخرى.
- إشراك فعاليات المجتمع المدني المحلي وأعيان المنطقة ومختصيها عند إعداد البرامج والمشاريع التنموية، بحكم درايتهم ومعرفتهم الدقيقة بحاجيات وخصوصية المنطقة.
- تطوير شبكة الطرقات المحلية والوطنية وعبر وطنية، وتشيد المطارات الجوية المدنية لفك العزلة عن تلك المناطق ،اضافة لتغطية التجمعات السكنية بالكهرباء والضروريات الأساسية للحياة.
- بناء الحواضن الصناعية التي من شانها ان تدعم التنمية وتقديم امتيازات جبائية وضريبية للمستثمرين (صحراوي و كروري، 2019، صفحة 21)، ما من شأنه ان يدفع بالساكنة في المناطق الحدودية للاستقرار، كما يمكن استغلال اليد العاملة المؤهلة والرخيصة المترتبة عن الهجرة غير الشرعية.
- تعزيز التبادلات عبر الحدودية بشرعنتها وتقنينها، والسماح بنظام المقايضة من خلال انشاء منطقة حرة للتبادل التجاري، وما يتضمنه من اعادة تفعيل الاتفاقيات مع الدول المجاورة كموريتانيا والنيجر ومالي والمغرب وليبيا. (عباد و رابحي، 2019، صفحة 14).
- تشجيع السياحة الصحراوية ورفع القيود عنها، خاصة ما يرتبط بتسهيل منح التأشيرة للسياح الراغبين في زيارتها،وما يتبعه من تسهيل للإجراءات الجمركية مع انشاء مكاتب للاستعلامات عبر حدودية لتسهيل انتقال الافراد عبر الحدود بطرق امنة (جعبوب، 2020، صفحة 23).
- تخفيف الاجراءات الأمنية وانتقال الاشخاص بين بعض المناطق الرعوية.
- السماح لشباب المنطقة بمزاولة انشطة التنقيب عن الذهب والمعادن الثمينة عبر انشاء تعاونيات شبابية بإشراف الهيئات والسلطات المختصة.
- اعادة تهيئة الطريق الصحراوي الرابط بين العاصمة الجزائرية والعاصمة النيجيرية لايقوس عبر عاصمة النيجر نيامي (عباد و رابحي، 2019، صفحة 19).
- المساهمة الفعالة في تنمية المناطق المجاورة للجزائر، بوصفها مناطق منتجة للتهديدات المتدفقة نحو الجزائر. وعدم اختزال التنمية في داخل الحدود، بمعنى تجفيف مصادر التهديد في بيئتها المحلية.

إن الاخذ بهذه الاقتراحات من شانه ان يقلل من حجم الفاتورة الموجهة للأمن في المناطق الحدودية، كما سيحد من انتشار التهديدات ويعطي للمنطقة ديناميكية وحركية يجعل منها قبلة سياحية واقتصادية عكسية(اي من الشمال الجزائري نحوها).

5. الخاتمة

مما سبق، يتضح لنا جليا ان تحقيق التنمية الشاملة في الحدود الجنوبية الصحراوية من شأنه ان يخلق دينامية اجتماعية واقتصادية تسمح باستباق حدوث الكثير من الازمات الأمنية وما يتبعها من انفلات وانكشاف أمني، اذ يبدو أن الاعتماد على الآليات العسكرية لحفظ الأمن والاستقرار في تلك المناطق غير

كافي في ظل تنوع وتغير نمط التهديدات واتسامها بالانسيابية، فتحقيق الأمن الشامل يتطلب مقاربة تنموية شاملة تتفاعل فيها جل القطاعات الانسانية(الاقتصادية، السياسية، العسكرية، الثقافية، البيئية، الصحية).

تهدف التنمية الشاملة لتجفيف كل مصادر التهديد من المنبع، فتحول دون تحول العديد من التهديدات لمخاطر فعلية، وهذا عبر برامج ومخططات تنموية تتسم بالخصوصية الجغرافية والثقافية التي ترفع من رصيد فعاليتها، بإشراك فعاليات المجتمع المحلي وأعيان المنطقة وخبراءها والمختصين في الجغرافيا الصحراوية، وفي هذا المجال يمكن الاشارة للجهود الاخيرة التي تقوم بها الدولة الجزائرية لإعادة فهم واقع المناطق الحدودية عامة والمناطق الحدودية الجنوبية خاصة، من خلال وضع برامج تنموية تستند على دراسات ميدانية تحاول فهم واقع وظروف المناطق الحدودية الجنوبية، خاصة ما تعلق بالوضع الجغرافي الصعب وكذلك الموروث الثقافي الخاص، إذ لا يمكن أن تتحقق التنمية بمفهومها الشامل في المناطق الجنوبية الحدودية دون الاستناد لتلك الخصوصية.

وعليه، توصي هذه الدراسة بجملة من النقاط التي يمكن لصانع القرار الجزائري الاعتماد عليها من اجل رسم سياسته العامة الموجهه لهذه المنطقة، ويمكن اجمالها فيما يلي:

- الرؤية التنموية الشاملة التي تنظر للمنطقة بأنها جزء لا يتجزأ من الوطن، من خلال مشروع وطني عام يربطها بكل مناطق الوطن.
- مراعاة التنمية في المنطقة لا تعني بالضرورة تخصيص مشاريع تنموية ضخمة فحسب، بل تعني اسناد تلك المشاريع لدراسة جدوى جد خاصة، من اجل معرفة مدى تأثيرها على الوضع الاجتماعي لساكنة المنطقة.
- تعيين مسؤولين عن المشاريع يتمتعون بالكفاءة العالية في مجال التنمية من جهة، ولهم دراية كافية بواقع المنطقة وخصوصيتها الجغرافية والثقافية.
- تفعيل الرقابة المجتمعية المحلية بإشراك مختلف الفاعلين في المنطقة من خبراء وأعيان ومواطنين، وهذا من شانه ان يضفي فعالية كبيرة على المشاريع في المنطقة، ويمنع الغش ويوسع دائرة الشفافية التي تعيد الثقة بين المواطن المحلي والمؤسسات المركزية للدولة.

6- قائمة المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم العيسوي. (2001). *التنمية في عالم متغير* (الإصدار 2). القاهرة: دار الشروق.
2. الامم المتحدة. (15 نوفمبر, 2000). *اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر وطنية المادة 2*. روما، ايطاليا: الامم المتحدة.
3. جهان مصطفى منصور. (بلا تاريخ). التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق. *مجلة كلية الآداب*(6)، الصفحات 244-246.
4. حاتم دينار. (سبتمبر, 2011). سد مروي يقود قاطرة النماء. *قراءات افريقية*، الصفحات 36-38.
5. حميد رامي. (4 جوان, 2020). – الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنيّة الجديدة"فترة ما بعد الحرب(اطروحة دكتوراة). الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر3.
6. طارق تاحي. (2018). *المعضلة الامنية في نظريات العلاقات الدولية*. عمان.
7. عبد الرحمن العايب. (2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة(رسالة دكتوراه). سطيف، الجزائر: جامعة سطيف.
8. عبد النور بن عنتر. (أفريل, 2005). تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية. *السياسة الدولية*(160)، الصفحات 59-62.
9. عبد الهادي عباد، و منير رابحي. (جوان, 2019). تنمية وتطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي (مقارلة من منظور الاقتصاد السياسي). *المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، 1*(1)، الصفحات 7-18.
10. فوقة فاطمة، و نصر الدين قارة عشيرة. (1 ديسمبر, 2018). مقومات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر كمدخل للحد من انتشار عدوى الأزمات. *مجلة الاقتصاد والقانون*(2)، الصفحات 60-64.
11. قوي بوحنية. (2018). *الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة: من مكافحة الارهاب الى هندسة الامن*. عمان، الأردن: دار الحامد للنشروالتوزيع.
12. محمد جعبوب. (2020). منطق امن الحدود في الجزائر. *مجلة مدارات سياسية، 4*(3)، الصفحات 9 - 26.
13. محمد علي مصطفى موسى. (1 1, 2020). أثربناء الدولة على التهديدات الاتماثلية في منطقة جنوب الساحل والصحراء. *دفاتر الساسية والقانون، 12*(1)، الصفحات 1-15.
14. محمود ابو العينين. (1 اكتوبر, 2008). الهجرة غير الشرعية. *التقرير الاستراتجي الإفريقي*، الصفحات 364-370.
15. محمود أوالعينين. (2008). *الهجرة غير المشروعة ، (ع،5 أكتوبر، 2008)، ص ص.364 365* . تقرير سنوي، المعهد المصري للدراسات الافريقية، القاهرة.

16. مصطفى صايج. (1 فيفري, 2017). التحديات الامنية والاستراتيجات الجديدة في غرب المتوسط. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية* ، الصفحات 718-723.

17. مصطفى صحراوي، و خلود كروري. (1 سبتمبر, 2019). أثر التهديدات الأمنية على الإستثمار في المناطق الحدودية -الجزائر انموذجا-. *مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، 4*(3)، الصفحات 14-27.

18. نعوم تشومسكي. (2007). *الدولة الفاشلة"إساءة استخدام القوة والتعدي عاى الديمقراطية*. بيروت: دار الكتاب العربي.

19. نهيئة الاقليم وزارة الداخلية. (بلا تاريخ). *الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها*. تم الاسترداد من https://www.interieur.gov.dz/:

20. نوال باهي، عبد المالك مهري، و نوفل سمايلي. (1 ديسمبر, 2018). ظاهرة التهريب كأجد معيقات تنمية وتطوير المناطق الحدودية في الجزائر-تأثيره على الخزينة العمومية والكتلة النقدية-. *مجلة الاقتصاد والقانون*، الصفحات 44-55.

ب- المراجع باللغة الاجنبية:

21. Conseil del'Europe. (2011). *Rapport de la commission des affaires économique et du développement(9018)*. Bruxel, belgique: assemblé partenaire.

22. Airault, P. (2021, mars 17). *Algérie-Maroc: le match de la dissuasion militaire*. Récupéré sur https://www.lopinion.fr/edition/international/algerie-maroc-match-dissuasion-militaire-239212.

23. Brachet, J., Choplin, A., & Pliez, O. (2011, 3 1). Le Sahara entre espace de circulation et frontière migratoire de l'Europe. *Hérodote*(142), pp. 162-182.

24. Delcourt, B. (2007). *Théorie de La Sécurité.* Paris: Commentaire et Critique.

25. Laurence, A. (2021, Janvier 1). L'APRES-GADDHAFI AU SAHARA-SAHEL. *notes internacionals*(44), pp. 1-6.

26. PNUD. (1994). *Programme des Nations unies pour le développement.* Whachington: Nations unies.

27. Thomas, C. (2000). *„Global Governance,Development and HumanSecurity.* London: Pluto Press.

28. Toupe, C. (1992). *Le Sahel.* Paris: Nathan.